

تنظم

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية

جامعة ابن زهر - أكادير - المغرب

بمبادرة من مختبر البحث في القانون والفقہ والعمل القضائي
وبشراكة مع الجمعية المغربية للبحوث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي
وبتعاون مع الأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي
ومجلة المنبر القانوني ومركز النور للتكوين وإدارة المنازعات

ندوة علمية دولية

في موضوع

مركز الفقه الإسلامي في قانون الأعمال

يومي الجمعة والسبت 17 و18 أبريل 2020 برحاب الكلية

أرضية الندوة

في أعقاب تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة على الاقتصاد الدولي ، وأقول أعتى المؤسسات المالية العالمية، بعدما أودت بالأموال العامة والخاصة، وزعزعت الثقة والاستقرار، وأغرقت الدول والأشخاص في المديونية ؛

و في خضم تنامي الدعوات لتخليق الاقتصاد وأنسته، وعقلنة النظام المالي وترشيده، والدفع في اتجاه الاستثمار بدافع من المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية، والبحث عن بدائل للنظام الرأسمالي، الذي صار ينعث بنظام الأزمات المالية والكوارث الاقتصادية والاجتماعية؛

و في الوقت الذي أصبحت فيه الأسئلة الاقتصادية من قبيل : ما البديل المناسب لاقتصاد السوق المحررة من القيود؟ وما الأساليب المناسبة لترويض الرأسمالية والانتفاع من قواعدها الضرورية ؟ وما القواعد الضرورية لازدهار الاقتصاد والديمقراطية في آن واحد؟... هي الأسئلة التي يدور حولها الجدل في الساحة الاقتصادية العالمية؛

وعلى إثر النجاح الملفت للمؤسسات المالية الإسلامية، في تحطيم الأزمة المالية العالمية ومواجهة تداعياتها؛ برز النظام المالي الإسلامي المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وفرض نفسه على الساحة الدولية، و تنامت الدعوات لتبنيه واعتماده بديلا مناسباً ، وصار تطبيقه مطلباً غربياً ملحاً إن على مستوى المرجعية الدينية، بعد دعوة الفاتيكان إلى دمج مبادئ التمويل الإسلامي في النظام المالي، أو على المستويين الرسمي والشعبي ، خاصة في الدول التي تأخر فيها إدراج هذا النظام ضمن النسيج المالي والاقتصادي، كما هو الحال مثلاً في فرنسا.

فعلى الصعيد الرسمي دعا مجلس الشيوخ إلى ضم النظام المالي الإسلامي، للنظام المصرفي في فرنسا، بعد اجتماعات ونقاشات ، خلصت إلى أن هذا النظام، المستمد من الشريعة الإسلامية، يعيش ازدهاراً واضحاً، وأنه مريح للمسلمين وغير المسلمين.

و على الصعيد الشعبي توالى دعوات النخب، من الأكاديميين والفاعلين الاقتصاديين، والمتدخلين في مجال المال والأعمال، لتبني هذا النظام، وإدراج قواعده ضمن النظام المالي، بعدما ثبتت نجاعته، فضلاً عن كفاءته و مردوديته وفعاليتها في مقاومة الأزمة والحفاظ على الاستقرار، وبعدها أكدت الأزمة المالية العالمية هذه الحقيقة التي سبق وأن صدح بها صندوق النقد الدولي منذ عقود في تقرير له جاء فيه أن: "النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقراراً من النظام المالي الغربي"، و أثبتت حقيقة وجود نظام اقتصادي إسلامي، كما جهر بها قبل عقود من الزمن العديد من الاقتصاديين كالفرنسي جاك أوستري الذي قال حينها: "إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصوراً في النظامين المعروفين، الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك مذهب اقتصادي ثالث راجح هو المذهب الاقتصادي الإسلامي، وسيسود عالم المستقبل لأنه طريق للحياة المعاصرة".

فوجد على سبيل المثال السيد " بوفيس فانسون"، رئيس تحرير مجلة: "

Challenges الفرنسية، يكتب في افتتاحية العدد الصادر في عز الأزمة العالمية في

سبتمبر 2008، موضوعا تحت عنوان: " البابا أو القرآن"، مما جاء فيها: " أظن أننا بحاجة أكثر إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد النقود."؛ كما نجد رئيس تحرير صحيفة " **Le Journal de finances** الفرنسية، السيد" رولاند لاسكين" في افتتاحية العدد الصادر في ذات التاريخ، يطالب بضرورة تطبيق الشريعة في المجال المالي والاقتصادي، في مقال افتتاحية الصحيفة تحت عنوان: " هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة؟".

و كان من نتائج هذه النداءات وتلك التذاعيات، أن وجد النظام المالي الإسلامي، طريقه إلى الجامعة الفرنسية والسوق المالي الفرنسي، فضلا عن التشريع المتصل بقانون الأعمال، في بلد يقدر العلمانية ويتسم بالحساسية المفرطة تجاه كل ما هو ديني، خاصة متى تعلق الأمر بالإسلام والشريعة الإسلامية.

فصار الإعلام الأوروبي يتحدث عن أسلمة الاقتصاد، وعن الإسلام الاقتصادي، على غرار حديثه عن الإسلام السياسي. وأصبحت المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية الشرعية، والعقود والصيغ المالية الإسلامية، منتشرة ومتداولة بين أهل الاختصاص في الساحة الدولية. وأضحى الاقتصاد الإسلامي جسرا للعبور والتواصل بين الإسلام وغير المسلمين.

و لم تقتصر آثار هذه الدعوات، على الساحة الفرنسية والأوروبية، بل امتدت ليعرف النظام المالي الإسلامي طريقه نحو تشريعات وأسواق دول عربية وإسلامية، كانت ولعقود تصد الأبواب عنه وعن تطبيقاته، كما هو الشأن بالنسبة للتشريع المغربي.

فقد عرف النظام المالي الإسلامي طريقه نحو الجامعة والسوق المالي المغربيين، كما عرفت أحكامه طريقها نحو التشريع من خلال العديد من فروع قانون الأعمال، كما هو الحال بالنسبة للقانون رقم 12.103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في

حكمتها، والمنظم للبنوك التشاركية، والقانون رقم 06.33 المغير والمتمم بمقتضى القانون رقم 17.69، المتعلق بتسديد الأصول، والمنظم لشهادات الصكوك، والقانون رقم 99.17 المتعلق بمدونة التأمينات والمغير والمتمم بمقتضى القانونين رقم 13.59 و رقم 17.87، المنظمين للتأمين التكافلي، وغيرها من التشريعات ذات الصلة كالقانون الضريبي، من خلال مقتضيات وأحكام ستلقي، عبر خصوصياتها، بظلالها على العديد من النصوص التشريعية المتصلة بالأعمال، كقوانين الشركات ومدونة التجارة وقانون حماية المستهلك، فضلا عن الشريعة العامة الموضوعية متمثلة في قانون الالتزامات والعقود، والإجرائية متمثلة في قانون المسطرة المدنية.

أهداف الندوة

في هذا السياق، الذي أصبح فيه النظام المالي الإسلامي حقيقة واقعية، واكتسب صبغة دولية ومحلية رسمية، وفرض نفسه على الساحة التشريعية، وكذا الأكاديمية، باقتحامه أسوار الجامعات والمعاهد والمدارس العليا، فضلا عن المراكز والمؤسسات المتخصصة، ودخلت تطبيقاته أسواق المال والأعمال، وستعرف لا محالة طريقها نحو ساحة المنازعة القضائية؛

تأتي هذه الندوة، في محاولة منها، لإبراز معالم النظام المالي الإسلامي وخصائصه وتبسيط الضوء على مركزه في التشريع المغربي، من خلال رصد تجليات الفقه الإسلامي في قانون الأعمال، لتشخيص المقتضيات الشرعية المقننة، والوقوف على أهميتها ومدى كفايتها، وإثارة إشكالاتها العلمية والعملية، إغناء للنقاش العلمي بشأنها، واستشرافا لمآلها وسبل تجويدتها وتطويرها.

و ذلك في ضوء التجارب العربية والإسلامية والغربية المقارنة، خاصة تلك التي تتسم منها بالريادة، كدولة الإمارات وقطر وماليزيا وبريطانيا، أو ببعض الخصوصيات كمصر والسودان وفرنسا، والتي يمكن أن يستلهمها المشرع والفاعل الاقتصادي المغربي، سعيا وراء استكمال المنظومة المالية التشاركية، التي تعد كتلة موحدة لا يتصور

نجاح التجربة في غياب جزء من مكوناتها، وفي أفق تجاوز العقبات التي يمكن أن تواجه هذه التجربة، في ظل التحديات و الإكراهات التي صاحبت بداياتها غير المشجعة، والمنذرة بالتعثر.

محاور الندوة

- المحور الأول: قواعد النظام المالي الإسلامي ومقاصده؛
- المحور الثاني: القانون البنكي والفقهاء الإسلامي؛
- المحور الثالث: قانون التأمين والفقهاء الإسلامي؛
- المحور الرابع: السوق المالي والفقهاء الإسلامي؛
- المحور الخامس: الشركات التجارية والفقهاء الإسلامي؛
- المحور السادس: التحكيم والوسائل البديلة لفض منازعات الأعمال.

مواعيد الندوة

في هذا الإطار، ترحب اللجنة التنظيمية بكل السادة الباحثين والمهنيين، الراغبين في المشاركة في أشغال هذه الندوة، و تود منهم تسجيل الرغبة في المشاركة، وبعث المدخلات والملخصات، مرقونة باللغة العربية أو الفرنسية، بصيغة Word، عبر العنوان

الإلكتروني التالي: Islamdroitaffaires@gmail.com

وذلك وفق الآجال والبرنامج التالي:

- آخر أجل لتلقي عناوين المشاركات والملخصات: **2020/02/20**

- تاريخ الجواب بقبول المشاركة: **2020/02/25**

- آخر أجل لتلقي نص المشاركة كاملة: **2020/04/01**

- تاريخ انعقاد الندوة: **2020/04/18_17**

اللجنة العلمية للندوة

الدكتور عمر حلي رئيس جامعة ابن زهر

الدكتور سي محمد بوغزيز عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير

الدكتور محمد جميل أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة بأكادير وعضو اللجنة الشرعية للمالية التشاركية
الدكتور الحسين بلوش أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور أحمد إد الفقيه محام بهيئة أكادير وأستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة بأكادير سابقا
الدكتور إدريس الفاخوري أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة
الدكتور دنيا مباركة أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة
الدكتور الحسين بلحساني أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة
الدكتور عمر الكتاني أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط
الدكتور سامر مظهر قنطقجي مدير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ورئيس جامعة أريس بالولايات المتحدة الأمريكية .

الدكتور عبد الرزاق بلعباس الأستاذ بجامعة الملك عبد العزيز جدة المملكة العربية السعودية
الدكتور أشرف دوابة رئيس الأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي بالمملكة المتحدة وتركيا
الدكتور عبد الوهاب الطويل عضو هيئة تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة.

الدكتور محمد البوشواري رئيس شعبة القانون الخاص بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
أكادير

الدكتور ابراهيم ألتيت رئيس شعبة القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور عبد العالي ماكوري نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور إسماعيل شوكري أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة بأكادير
الدكتور الحسن مكرز أستاذ التعليم العالي بكلية الشريعة بأكادير

الدكتور عبدالكبير الويداني أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور مولاي ابراهيم كومغار أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بأكادير

الدكتور عمر العسري أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط
الدكتور كمال بلحركة أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور حسن أساكتي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور علي بن بريك أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير
الدكتور محمد منزل أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتورة صباح كوتو أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتورة خديجة مضي أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير

الدكتورة حليلة لمغاري أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالجديدة
الدكتورة فاطمة أيت الغازي أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
الدكتور عبدالرزاق أيوب أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور الحسين الرامي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور رضا الفلاح أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور المصطفى الخطيب أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور عبداللطيف كرازي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور أحمد بنطالبة أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالقنيطرة
الدكتور خالد الروسي الحسيني أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور عبدالرحمان حموش أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور محمد لعبوبي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور حسن هاشمي علوي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور محمد لعشرات أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور عمر انجوم أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور سيدي محمد الوردي أستاذ مؤهل بكلية الشريعة بأكادير.

اللجنة التنظيمية للندوة:

الدكتور سي محمد بوعزيز عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور عبدالعالي ماكوري نائب عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور البشير عدي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتورة كلثومة موباريك أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتورة جليلة دريسي أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور علي بن بريك رئيس الجمعية المغربية للبحوث والدراسات في الاقتصاد الإسلامي فرع أكادير
الدكتور إدريس كركين المدير المسؤول لمجلة المنبر القانوني.
الدكتورة فاطمة أيت الغازي رئيسة مركز النور للتكوين وإدارة المنازعات.
الدكتورة صباح كوتو أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتورة حليلة بن حفو أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتورة خديجة مضي أستاذة مؤهلة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور الحسين الرامي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور المصطفى الخطيب أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير

الدكتور عبداللطيف كرازي أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور خالد الروسي الحسني أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور محمد لعشرات أستاذ مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور ليني الكويسي أستاذة مؤهل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور خالد مجاهدين أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور ابراهيم أحطاب أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور إدريس البركاوي أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور محمد هنوش أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأي ملول
الدكتور محمد لشقر أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الدكتور بدر كليدة أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
فاطمة شاوف طالبة باحثة بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
عالية شباطي طالبة باحثة بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
جلال أرحمالي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
عبدالرحمان بيبي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
عبدالغني الكيحل طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير
عبدالمجيد حماتي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير
محمد الشافعي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
عبدالله بوعبدلاوي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير
العربي بلفقيه طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
أسامة الجوارري طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
خديجة جمع طالبة باحثة بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
سكينة العمري طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
أنس بوزفور طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
الحسن ولدبلعيد طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
محمد برغاز طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
محمد ملكي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
جابر تامري طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
محمد الفحصي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير
احمد مترجي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير

علي السملالي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية الشريعة جامعة ابن زهر أكادير
ابراهيم زدكاوي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
لالة مصطفى طالبة باحثة بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
أحمد أموزاي طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
كريم أبوطالب طالب باحث بصف الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
طلبة ماستر القانون والبنوك التشاركية والتأمينات التكافلية أكادير .

تنسيق الندوة:

البشير عدي / جلييلة دريسي / كلثومة موباريك

Islamdroitaffaires@gmail.com

الندوة العلمية الدولية

في موضوع :

مركز الفقه الإسلامي في قانون الأعمال

الجمعة والسبت 17 و18 أبريل 2020

استمارة المشاركة

الاسم الكامل :

المؤسسة :

الصفة :

العنوان :

الهاتف :

البريد الإلكتروني :

المختار :

عنوان المداخلة :

ملخص المداخلة

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

توصيات واقتراحات:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....